الظواهر اللغوية والصرفية عند الإمام البخاري (دراسة وصفية تحليلية)

د. عبد العزيز بن عبد الرحمن المحسن

أستاذ النحو والصرف المساعد بكلية التربية، جامعة المجمعة.

حاصل على درجة الماجستير من كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، بجامعة القصيم، بأطروحته: (مسائل الخلاف الصرفي عند الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري بشرح صحيح البخاري، جمعًا ودراسة).

حاصل على درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، بجامعة القصيم، بأطروحته: (أجزاء من حواشي العلامة أحمد بن قاسم العبادي على مغني اللبيب، من مسوغات الابتداء بالنكرة إلى نهاية المخطوط، دراسةً وتحقيقًا).

البريد الإلكتروني: m.almohsan@mu.edu.s

الملخص

موضوع البحث:

الظواهر اللغوية والصرفية عند الإمام البخاري، دراسة وصفية تحليلية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة الظواهر والمسائل اللغوية والصرفية في كتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري وطريقة عرضها، والكشف عن مصادره، ومن نقل عنهم من أهل اللغة، وبيان شخصيته في ذلك، والانتصار له من خلال الاستدلال بالشواهد الكثيرة التي تثبت علو كعبه في علم العربية، وكشف شبه من أراد التنقص من أهليَّته في هذا العلم، والطعن فيه أو في كتابه.

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي.

أهم النتائج:

أثبت البحث عِلمية الإمام البخاري في العربية وتمكنه منها، وعنايته الكبيرة بمسائل الصرف خاصة، وأساليب العرب في حديثهم، وإن لم يكن عربيَّ الأصل، كما أبان البحث عن طريقته في توضيح غريب الأحاديث بذكر نظيرها من الألفاظ القرآنية، وكشف البحث -أيضًا- عن أئمة اللغة الذين نقل عنهم كثيرًا، وهم: أبو عبيدة، والنضر بن شميل، والفراء، وأمَّا الذين نقل عنهم قليلًا أو نادرًا، فهم: أبو عبيد القاسم بن سلام، والشافعي.

أهم التوصيات:

جمع الألفاظ الغريبة في كتاب الجامع الصحيح، ودراستها وموقف الشُّراح منها.

الكلمات المفتاحية:

الجامع الصحيح، البخاري، اللغة، الصرف، أبو عبيدة.

Summary:

Research Topic:

The linguistic and morphological phenomena of Imam al-Bukhari, a descriptive and analytical study.

Research Objectives:

The research aims to study the linguistic and morphological phenomena and issues in the al-jami al-sahih by Imam al-Bukhari, and the way it was presented, his sources, and the linguists who transmitted it from them. It also explains his personality in that and tries to support him by offering much evidence that proves his high status in the knowledge of Arabic, and by revealing the similarities of those who wanted to diminish his qualifications in this science and to challenge him or his book.

Research Method:

inductive and descriptive-analytical method.

The Most Important Results:

the research demonstrated Imam al-Bukhari's knowledge of Arabic and his mastery of it, and his great interest in issues of morphology in particular, and the methods of Arabs in their speech, even if it was not of Arabic origin. The research also demonstrated his method of clarifying strange hadiths by mentioning their counterparts in Quranic words. The research also revealed the imams of the language who were quoted a lot by him, namely: Abu Ubaidah, al-Nadher bin Shamil, and al-Farra, and as for those who were quoted little or rarely, they are: Abu Ubaid al-Qasim bin Salam and al-Shafiee.

The Most Important Recommendations:

expanding the collection of linguistic phenomena in the book al-Jami al-sahih studying them and citing them in Arabic works.

Keywords:

al-Jami al-Sahih, al-Bukhari, Language, Morphology, abu-Ubaidah.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن الإمام البخاري من أعلام الإسلام المشاهير، وأئمة الحديث الأمناء، وقد هيأ الله له أسباب البركة والقبول، ولما أَلَّف كتابه (الجامع الصحيح) تلقته الأمة بالقبول، وشهدوا له بالصحة والإتقان، وما زال العلماء يتدارسون كتابه، وينهلون من بركته، حتى كثرت شروحه وحواشيه على مرِّ العصور.

وعند قراءتي للكتاب وجدت عنايته الشديدة باللغة، ونقله عن أئمة اللغة المتقدمين في مواضع متعددة من كتابه، لتفسير آية، أو بيان معنى حديث؛ مما جعلني أعمد إلى جرد الكتاب مرات، وأجمع مادته اللغوية والصرفية، وأقارنها بما قرره أهل اللغة، لأطلع على مكانة هذا الإمام اللغوية، واهتمامه بمسائل الصرف، ولأكشف ضعف الحجة التي يلقيها أهل الشك والريب ممن أراد الطعن في كتابه الصحيح، من خلال دعوى أنَّ البخاري يجهل العربية، وأعجمية لغته لا تؤهله لجمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجاء بحمد الله هذا البحث له منصِفًا، ولعلمه مظهِرًا، وهو بعنوان:

(الظواهر اللغوية والصرفية عند الإمام البخاري: دراسة وصفية تحليلية)

وتتضح معالم البحث من خلال الأمور الآتية:

أولًا: التعريف بالموضوع:

فكرة هذا البحث تقوم على جمع الأقوال والإشارات التي يذكرها الإمام البخاري ضمن كتابه (الجامع الصحيح)، ثم دراستها دراسة موجزة؛ لبيان موقفه من هذه الظاهرة اللغوية، أو قوله في هذه المسألة الصرفية، ولبيان من سبقه إلى هذا القول، ويتضح من خلال ذلك مصادره اللغوية والصرفية، ثم بيان منهجه اللغوي الذي سار عليه في كتابه.

ثانيًا: أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهمية الموضوع في دراسة بعض القضايا اللغوية المتعلقة بالقرآن الكريم والحديث

الشريف في أعلى مسانيده، وكان من أسباب الاختيار:

١. أن هذه الدراسة تبين صلة العلوم العربية بالعلوم الشرعية، وحاجة المحدِّث لتوظيف علم اللغة والاستفادة من الخلاف اللغوي في مؤلفه، ولا سيما أنَّ هذا الكتاب من أوائل الكتب المؤلفة في الحديث.

٢. إظهارُ مكانة الإمام البخاري اللغوية، والصرفية، وسعة اطلاعه على أساليب العرب في كلامهم.

٣. الانتصار للإمام البخاري من خلال الاستدلال بالشواهد التي تثبت علو كعبه في اللغة العربية، وكشف شبه من أراد التنقص منه، أو الطعن فيه وفي كتابه بدعوى أنه أعجمي النسب.

٤. بيان مصادر الإمام البخاري في اللغة، سواء أكانت من الكتب أم من العلماء الذين ينقل عنهم.

ثالثًا: مشكلات البحث وتساؤلاته:

يمكن حصر مشكلة البحث في طول الكتاب، وخفاء عبارة المؤلف، حيث يورد المظاهر اللغوية بقوله: (وقيل)، (ويقال) ونحوهما؛ مما يستدعي طول تأمل وبحث في نسبة الأقوال، وهذا البحث يجيب عن الأسئلة الآتية:

١. ما المظاهر اللغوية والمسائل الصرفية التي ذكرها الإمام البخاري في صحيحه؟

٢. ما مصادر الإمام البخاري اللغوية؟

٣. ما المنهج اللغوي الذي سار عليه الإمام البخاري في هذا الكتاب؟

رابعًا: الدراسات السابقة:

كتاب الإمام البخاري كتابُ أمةٍ؛ لذا كثرت الدراسات التي تناولته من خلال اتجاهات متعددة، حديثيّة وفقهية، ولم أقف -حسب علمي- على دراسة لغوية للإمام البخاري نفسه إلا بعد الانتهاء من البحث، حيث وقفت على دراسة بعنوان: (الدرس اللغوي عند الإمام البخاري، دراسة وصفية تحليلية)، للدكتور: يوسف أبو بكر علي الخراز، في مجلة كلية الآداب، جامعة مصراته.

وهي دراسة جيدة تناول فيها الباحث جوانب من شخصية البخاري اللغوية، وإن كان للباحث فيها السبق، إلَّا أنها تختلف عن دراستي، ولا تتقاطع معها؛ إذ جاءت دراسته في ستة مطالب، الأول منها: الأدلة على تمكن البخاري من اللغة، وأطال فيه الحديث، وبقية المطالب بيَّن فيها مذهبه النحوي، ونماذج من ذلك، وروايته عن علماء اللغة، وأقواله المعجمية، وآراءه النحوية والصرفية، وبراعته في استعمال الأساليب، وكل هذه المطالب لا تتداخل مع دراستي إلا جزءًا من المطلب الخامس المتعلق بالآراء الصرفية، وهي عبارة عن ثلاثة نماذج، وهي أيضًا مختلفة عمَّا ذكرته.

وأما بالنسبة لدراستي ففصلت الظواهر اللغوية عنده كالاشتراك اللفظي، والترادف، والأضداد، والاشتقاق، وغيرها، مع بيان أمثلة تبرز رأي البخاري فيها، وأيضًا فصلت الظواهر الصرفية عنده كالتذكير والتأنيث، والجمع والإفراد، والميزان الصرفي، والإعلال والإبدال، والتصغير والقلب وغيرها من أبواب الصرف، ثم ختمت البحث ببيان مصادره اللغوية، وطريقته في عرضها.

والدراستان مكملة إحداهما للأخرى؛ إذ كل دراسة انفردت بجوانب مهمة في شخصية هذا الإمام.

خامسًا: منهج البحث:

لعل من المناسب لمثل هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، ويمكن تلخيص منهجي في هذا البحث بالآتي:

١. دراسة مسألتين غالبًا من كل مظهر من مظاهر اللغة، وتكون دراسة موجزة.
٢. نقل نص كلام الإمام البخاري من كتابه (الجامع الصحيح)، والإشارة في الحاشية إلى رقم الصفحة والجزء.
٣. عند ذكر الحديث الشريف أكتفي بالراوي دون ذكر السند كاملًا؛ لأن الأصل في أحاديثه الصحة.
٤. مقارنة كلام الإمام البخاري بكلام أهل اللغة ممن قبله، لمعرفة أوجه الاتفاق والاختلاف، وربما لجأت لذكر من وافق أو خالف في المسألة ممن جاء بعده.

سادسًا: خطة البحث:

اشتملت خطة البحث على: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، ثم خاتمة، وفهرس للمحتويات.

- المقدمة: وتشتمل على التعريف بالموضوع، وأهميته، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث وتساؤلاته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وخطته.
- التمهيد: وفيه سيرة موجزة للإمام البخاري.
- المبحث الأول: الظواهر اللغوية عند الإمام البخاري.
- المبحث الثاني: الظواهر الصرفية عند الإمام البخاري.
- المبحث الثالث: وفيه مصادر الإمام البخاري اللغوية، وطريقته في عرض المادة اللغوية.
- الخاتمة: وفيها نتائج البحث.
- فهرس المصادر والمراجع.

التمهيد

سيرة موجزة للإمام البخاري

اسمه ونسبه[1]:

هو: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَهْ، البخاري مولدًا وموطنًا، الجُعفي نسبًا.

أسلم جدُّه المغيرة على يد اليمان الجُعفي والي بخارى آنذاك؛ فانتمى إليه بالولاء، ثم انتقل الولاء في أولاده، وأما والده إسماعيل، فقد اشتهر بين الناس بحسن سلوكه، وكان تقيًّا عالمًا محدثًا، وقد ذكر البخاري أن أباه سمع من مالك بن أنس.

مولده ونشأته:

ولد الإمام البخاري بمدينة بخارى من خراسان بعد صلاة الجمعة، في اليوم الثالث عشر

(١) ينظر في ترجمته في: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي ٢/٣٢٢-٣٤٠، التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد الباجي، ١/٣٠٧-٣١١، سير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٢/٣٩١-٤٧١.

من شهر شوال عام أربعة وتسعين ومائة للهجرة.

وقد نشأ الإمام البخاري في كنف أسرة ثرية متدينة، حكى عن والده أنه قال عند وفاته: لا أعلم من مالي درهمًا من حرام، ولا درهمًا من شبهة، إلا أن والده توفي وهو صغير، فنشأ الإمام البخاري يتيمًا، فكفلته والدته، وأحسنت رعايته.

طلبه للعلم:

بدأ الإمام البخاري حياته العلمية منذ الصغر، وأعانه على ذلك ذكاؤه المفرط، فقد جاء عن ورَّاق البخاري أنه سمع البخاري يقول: "ألهمت حفظ الحديث، وأنا في الكُتَّاب، فسأله: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشر سنين أو أقل"(١)، ولما بلغ ستَّ عشرة سنة حفظ كتب ابن المبارك ووكيع، ثم خرج إلى مكة لأداء نسك الحجِّ مع والدته وأخيه أحمد وكان أسنَّ منه، فلما انتهى موسم الحج رجعتْ والدته بصحبة أخيه، وبقي الإمام البخاري بمكة يطلب الحديث، ويأخذ عن الشيوخ، وكانت هذه الرحلة أُولى رحلاته في طلب الحديث، وبعد السماع والأخذ عن علماء مكة رحل إلى المدينة النبوية، وفيها صنف كتابًا في قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، ولم يتجاوز عمره الثامنة عشرة سنة.

ثم تتابعت رحلاته في طلب الحديث ومشافهة العلماء؛ حيث ارتحل إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين، وزار البصرة أربع مرات، وقال مرةً: "لا أحصي كم دخلت إلى الكوفة وبغداد"(٢).

ثناء العلماء عليه:

عرف العلماء قدر الإمام البخاري منذ الصغر، وتفرسوا فيه نباهةً وذكاءً؛ فقد نظر إليه شيخه سليمان بن حرب مرة، فقال: "هذا يكون له يومًا صيتٌ"(٣)، وقال أبو حفص الفلاس: "كل حديث لا يعرفه ابن إسماعيل فليس بحديث"(٤)، وقال أحمد بن حنبل:

(١) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٣٢٤/٢.
(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٤٠٧/١٢.
(٣) جزء فيه ترجمة البخاري، الذهبي، ص ٤٧.
(٤) المصدر السابق، ص ٤٨.

"ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل"[١]، وجاء عن الإمام مسلم أنه قال للإمام البخاري: "دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وطبيب الحديث في علله، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك"[٢].

شيوخه:

امتدت الرحلة العلمية عند الإمام البخاري طول حياته؛ مما هيأ له السماع والمشافهة عن جلِّ علماء زمانه في مختلف الأمصار، وقد حدث بذلك عن نفسه، فقال: "كتبت عن ألف وثمانين نفسًا، ليس فيهم إلا صاحب حديث"[٣]؛ ولذلك يصعب حصر شيوخه، وسأكتفي بذكر أشهرهم، وهم: يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ)، وعلي بن المديني (ت: ٢٣٤هـ)، وأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، وإسحاق بنُ رَاهْوَيْه (ت: ٢٧٣هـ)[٤].

تلاميذه:

وقَّف البخاري حياته للعلم، وقصرها على طلب الحديث وتعليمه، فأقبل الناس إليه بعد معرفة فضله وقدره، وصار بعض شيوخه وأقرانه في طلب العلم يروي ويحدث عنه فضلًا عن غيرهم، ومن أشهر تلاميذه: أبو زرعة الرازي (ت: ٢٦٤هـ)، والإمام مسلم بن الحجاج، (ت: ٢٦١هـ)، والإمام الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، والإمام النَّسَائِيّ (ت: ٣٠٣هـ)[٥].

عبادته وورعه:

عرف الإمام البخاري بالعبادة وكثرة قراءة القرآن، فقد كان يصلي في وقت السَّحر بثلاث عشرة ركعة، وأما في رمضان، فكان يختم في النهار ختمة، ويصلي بعد التراويح كل ليلة بثلث ختمة، وكان -رحمه الله- إذا تحدَّث في العلل أنصف مَن يضعِّفه، ويتورع في

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٤٢١/١٢.
(٢) جزء فيه ترجمة البخاري، الذهبي، ص ٥٢.
(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٣٩٥/١٢.
(٤) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٣٢٢/٢.
(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٣٩٧/١٢.

كلامه، فيقول مثلا: فيه نظر، سكتوا عنه، منكر الحديث، وكان يقول: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحدًا، وقال مرةً: "ما اغتبت أحدًا منذ عرفت أن الغيبة تضر أهلها"(١).

مصنفاته:

ألَّف البخاري كتبًا تزيد على العشرين مؤلفًا، غالبها في الحديث ورواته، وهي ما بين مطبوع ومخطوط، وموجود ومفقود، ومن أشهر الكتب الموجودة: كتاب الجامع الصحيح، والأدب المفرد، والتاريخ الكبير، والتاريخ الأوسط، والقراءة خلف الإمام(٢).

وفاته:

رجع الإمام البخاري إلى بلده بخارى، فاستقبله الناس على فرسخ من البلد، واستبشروا به، وأكرموه حق الإكرام، إلا أن أمير بخارى آنذاك خالد بن أحمد الذهلي طلب من الإمام البخاري أن يحمل إليه كتابه (الجامع) و(التاريخ) ليسمع منه، فاعتذر البخاري، فحصل بسبب ذلك جفوة بينهما، فخرج إلى خَرْتَنْك(٣)، وكان له بها أقرباء، فنزل عندهم، ولما فرغ ليلة من صلاة الليل سُمع يقول في دعائه: اللهم قد ضاقت علي الأرض بما رحبت، فاقبضني إليك، ثم اضطجع فقُضي من ليلته، وسال منه عرق عظيم، وكان ذلك ليلة عيد الفطر من سنة ست وخمسين ومائتين، وكان عمره اثنتين وستين سنة، تغمده الله برحمته(٤).

المبحث الأول الظواهر اللغوية عند الإمام البخاري

عُرف الإمام البخاري بالعلمية الواسعة، والشخصية النادرة، ولكثرة ترحاله بين الأقطار لطلب العلم، والتقائه بعددٍ كبيرٍ من علماء الأمصار؛ فقد جمع علمًا جمًّا هيأ له أسباب النبوغ مبكرًا.

وكتابه (الجامع الصحيح) يضم بين دفتيه مباحث لغوية كثيرة أدخلها للتعقيب على

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٢/٣٩٣-٤٤١.
(٢) ينظر: جزء فيه ترجمة البخاري، الذهبي، ص٣٨-٤٣.
(٣) قرية من قرى سمرقند. ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٢/٣٥٧.
(٤) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٢/٣٥٧. وجزء فيه ترجمة البخاري، الذهبي، ص٥٨.

الآيات والأحاديث، وبيان ما فيهما، وهي مادة لغوية متناثرة وثرية، تفصح عن عبقرية هذا العالم، وتضلعه بعلوم العربية، وحسن استخدامه وتوظيفه لها، وهي شافيةٌ وكافيةٌ لبيان ذلك، وداحضةٌ لردِّ شبهة من أراد الطعن في كتابه (الجامع الصحيح)، والتشكيك فيه، بحجة أنَّ البخاري أعجميُّ النسب.

ولقد أنصف ابن حجر حين قال: "كتابه الجامع يشهد له بالتقدم في استنباط المسائل الدقيقة، وبالاطلاع على اللغة والتوسع في ذلك، وبإتقان العربية والصرف، وبما يعجز عنه الواصف، ومن تأمل اختياراته الفقهية في جامعه علم أنه كان مجتهدًا"(١).

والإمام البخاري يعدُّ من أوائل العلماء الذين مزجوا بين العلوم الشرعية واللغوية، وأعملوا الاستشهاد بالحديث الشريف على قضايا لغوية متنوعة، فيجد قارئُ كتابه ظواهر لغوية، ولغات للعرب نصَّ على ذكرها ونسبتها، ومعانيَ غريبة أوضحها وفسرها، وتعقيبات صرفية بينها، كلُّ ذلك في عبارات يسيرة موجزة، غير أنها كافية في دلالتها، ومواطن الاستشهاد بها.

ومن أنصف من نفسه وتجرد لحكمه، عرف قدر هذا الإمام، على الرغم من أنه ألَّف كتابه مبكرًا في زمن لم ينتشر فيه التأليف كثيرًا، ولم تدوَّن فيه كثير من العلوم، وفيما يلي ذِكْر بعض الأمثلة والشواهد المتعلقة بالظواهر اللغوية عنده، وأرجئ ما يتعلق بالمسائل الصرفية في المبحث الآخر المخصص له، فمن ذلك:

١- الاشتراك اللفظي:

وهو ظاهرة لغوية يقصد بها أنْ يدلَّ الاسم الواحد على معنيين مختلفين أو أكثر، وبعضهم يعبر عنه بقوله: هو ما اتحد لفظه، واختلف معناه(٢).

وقد ذكر السيوطي أنَّ العلماء مختلفون في وقوع الاشتراك في اللغة، وأنَّ أكثر العلماء على أنه ممكن الوقوع، وخالفهم في هذا ابن درستويه الذي أنكر وقوعه(٣).

(١) هداية الساري لسيرة البخاري، ابن حجر، ص١١٦.

(٢) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، ص ٢٠٧. ودراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ص ٣٠٢.

(٣) ينظر: المزهر، السيوطي، ٢٩٣/١. وتصحيح الفصيح وشرحه، ابن درستويه، ص ١٨٨.

وفي كتاب البخاري إشارات إلى هذه الظاهرة؛ مما يدل على تجويزه إمكان وقوعها في اللغة، فمن ذلك ذكر قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنۡعَٰمٞ وَحَرۡثٌ حِجۡرٞ﴾ [سورة الأنعام: ١٣٨]، ثم قال: "حرامٌ، وكل ممنوع فهو حِجْرٌ محجورٌ، والحِجْر كل بناء بنيته، ويقال للأنثى من الخيل: حِجْرٌ، ويقال للعقل: حِجْرٌ وحِجًى، وأما الحِجْر فموضع ثمود، وما حجرتَ عليه من الأرض فهو حِجْرٌ، ومنه سمي حطيم البيت: حِجْرًا، كأنه مشتق من محطوم، مثل: قتيل من مقتول، وأما حَجْر اليمامة فهو منزلٌ"(١).

وما أورده الإمام البخاري موافق لكلام اللغويين(٢)، إذ الحِجْر في الأصل ما حجرت عليه بحيث تمنع من أن يوصل إليه(٣)، فكما يطلق الحِجْر على الحرام، فإنه يطلق على العقل، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ﴾ [سورة الفجر: ٥]، ومنازل ثمود كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ كَذَّبَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡحِجۡرِ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [سورة الحجر: ٨٠]، وحطيم البيت يسمى حجرًا، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم: "بينا أنا في الحطيم -وربما قال: الحجر- مضطجعًا إذ أتاني آتٍ فجعل يقول لصاحبه الأوسط بين الثلاثة"(٤)، ومن معاني الحِجْر: أنثى الخيل، وقد أورد الأزهري عن أعرابي أشار إلى فرس له أنثى وقال: هذه الحِجْر من جياد خيلنا(٥)، ومن هذه المعاني يتبين أن الحِجْر يطلق على معانٍ متعددة، ويسمى عند اللغويين المشترك اللفظي، وقد ذكر البخاري أصل مادته ثم عدَّد الأمثلة على ذلك، كما هي طريقة بعض اللغويين.

ومن الأمثلة أيضًا على ورود الاشتراك اللفظي عنده، لما أورد قوله تعالى: ﴿وَلِكُلّٖ جَعَلۡنَا مَوَٰلِيَ﴾ [سورة النساء: ٣٣]، قال: "موالي: أولياء ورثة، (عَاقَدَتْ) هو: مولى اليمين، وهو الحليف، والمولى أيضًا: ابن العم، والمولى: المنعم المعتق، والمولى: المعتق، والمولى: المليك،

(١) الجامع الصحيح، البخاري، ٥٧/٦.
(٢) ينظر: معاني القرآن، الفراء، ٢٦٦/٢، ومعاني القرآن، الأخفش: ٣١٣/١.
(٣) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري، ٨٢/٤.
(٤) مسند الإمام أحمد برقم (١٧٨٣٥)، وأصله في البخاري برقم (٣٨٨٧).
(٥) ينظر: العين، الخليل بن أحمد، ٧٤/٣. وتهذيب اللغة، الأزهري، ٨١/٤-٨٢.

والمولى: مولى في الدين"[١]، وما ذكره البخاري هو ما نصَّ عليه علماء اللغة كالخليل[٢]، والأزهري[٣]، والجوهري[٤].

٢- الترادف:

وهو ظاهرة لغوية يقصد بها: "الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد، باعتبارٍ واحد"[٥]، وقد وقع الخلاف في وجودها في العربية، ويعد ثعلب، وأبو علي الفارسي، وأبو هلال العسكري، وابن فارس، أبرز العلماء الذين أنكروا وجوده في العربية[٦]؛ ولذلك ألَّف أبو هلال العسكري كتابه (الفروق اللغوية) لإثبات الفروق بين الألفاظ، وإبطال الترادف.

والإمام البخاري يذهب إلى القول بوقوع الترادف في اللغة فيما ظهر للباحث؛ فقد أكثر منه في كتابه، ومن أمثلة ذلك: قوله: "الحسيس والحِسُّ والجَرْس والهَمْس واحدٌ، وهو من الصوت الخفي"[٧].

وقد نصَّ أبو عبيدة على أنَّ الحسيس والحسَّ واحد[٨]، وزاد البخاري عليه ما بعده مما يدل على أنَّ البخاري غير ناقل حرفيًّا لأبي عبيدة وإن كان يكثر النقل عنه.

وأكثر ما يطلق اللغويون الجَرْس على الصوت مطلقًا[٩]، لكن الحربي قيده بالصوت الخفي[١٠].

---

(١) الجامع الصحيح، البخاري، ٨٧/٦.

(٢) ينظر: العين، الخليل، ٣٦٥/٨.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري، ٣٢٣/١٥-٣٢٤.

(٤) ينظر: الصحاح، الجوهري، ٢٥٢٩/٦.

(٥) المزهر: السيوطي، ٣١٦/١.

(٦) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، ص ٥٩-٦٠. والمزهر، السيوطي، ٣١٦/١-٣١٨.

(٧) الجامع الصحيح، البخاري، ٩٦/٦.

(٨) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، ٤٢/٢.

(٩) ينظر: العين، الخليل بن أحمد، ٥١/٦، وكتاب فيه لغات القرآن، الفراء، ص٧٣، والنوادر، أبو زيد، ص٢١٣.

(١٠) ينظر: غريب الحديث، إبراهيم الحربي، ٨/١، وجمهرة اللغة، ابن دريد، ٤٥٦/١.

وأما الهمسُ، فقد ذكر الفراء أنه بمعنى الصوت الخفي[١]، وبهذا يظهر حسن صنيع البخاري في جمع النظير إلى مثله، وهذه الأربعة: الحسيس، والحسُّ، والجَرْسُ، والهمس يمثل بها العلماء في باب الترادف.

ومن أمثلة الترادف أيضًا عنده لـمَّا أورد قوله تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ﴾ [سورة الهمزة: ١]، قال: "يهمز ويلمز ويعيب واحد"[٢]، وهذا قول الفراء[٣]، واختار غيره التفريق بينهما؛ فجعل الهمزة: من يهمز أخاه بعيب في قفاه، واللمزة: إنما يكون في الاستقبال[٤].

وما ذكره البخاري في هذا النص وغيره من الأمثلة[٥] يثبت أنَّه يختار القول به.

٣- الأضداد:

وهو من الظواهر اللغوية، قال ابن فارس: "من سُنَن العرب في الأَسماء أن يسمُّوا المتضادَّين باسم واحد"[٦]، وقد أثبته علماء اللغة، وألفوا فيه مؤلفات عدة، ولم يغفل عنه البخاري، بل أشار إلى ذلك، واستفاد منه؛ حيث وجَّه به آيات وردت في كتابه، فمن ذلك، قوله: "قال أبو عبد الله: ﴿وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٞ مِّن رَّبِّكُمۡ عَظِيمٞ﴾ [سورة البقرة: ٤٩]، ما ابتليتم به من شدة، وفي موضع: (البلاء): الابتلاء والتمحيص، من بلوته ومحصته، أي: استخرجت ما عنده، يبلو، يختبر، ﴿قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبۡتَلِيكُم بِنَهَرٖ﴾ [سورة البقرة: ٢٤٩]، مختبركم، وأما قوله: بلاءٌ عظيمٌ النِّعَم، وهي من أَبْلَيْتُه، وتلك من ابْتَلَيْتُه"[٧].

وقد أشار الفراء وأبو عبيدة إلى هذا، وأنَّ البلاء من كلمات الأضداد[٨].

(١) ينظر: معاني القرآن، الفراء، ١٩٢/٢.
(٢) الجامع الصحيح، البخاري، ٨/ ٤٨.
(٣) ينظر: معاني القرآن، الفراء، ٢٨٩/٣.
(٤) ينظر: العين، الخليل بن أحمد، ١٧/٤.
(٥) ينظر: ٣٧٧/٣، و٤٠٢/٤، ٣٥/٦، و٦/ ٩٠، ٩٧/٦، و٢٣٠/٦. وغيرها كثير.
(٦) الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، ص٦٠.
(٧) الجامع الصحيح، البخاري، ١٤٠٥/٣.
(٨) ينظر: معاني القرآن، الفراء: ٩٦/٢، ومجاز القرآن، أبو عبيدة، ٤٠/١.

وكما توجد الأضداد في الكلمات فإنها توجد في الحروف أيضًا، قال الأنباري: "و (لا) حرف من الأضداد، تكون بمعنى الجحد، وهو الأشهر فيها، وتكون بمعنى الإثبات"(١).

والبخاري أشار إلى زيادة (لا) في كتابه في موضعين، عند قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [سورة الأعراف: ١٢] قال: "أَنْ تَسْجُدَ"(٢)، وفي موضع آخر قال: "يقول: ما منعك أن تسجد"(٣).

٤- الاشتقاق:

وهو من مباحث اللغة وظواهرها المهمة، حيث ذكر ابن فارس أن العرب تشتق بعض الكلام من بعض(٤). ولأهمية هذا المبحث فقد ألَّف فيه بعض العلماء كتبًا خاصة، كما فعل ابن دريد، وقد أولى البخاري هذه الظاهرة عناية، وأشار إلى اشتقاق كلمات وردت في كتابه، فمن ذلك ما يأتي:

قال البخاري: باب النهي للبائع ألَّا يُحفِّلَ الإبل والغنم، والبقر وكُلَّ محفَّلة، ثم قال: "المُصراة التي صُرِّي لبنها، وحُقن فيه، وجُمع فلم يحلب أيامًا، وأصل التصرية: حبس الماء، يقال منه: صرَّيت الماء إذا حبسته"(٥).

وهذا الاشتقاق لكلمة (المصراة) هو كلام أبي عبيد القاسم بن سلَّام(٦)، ولعل البخاري ارتضى هذا الاشتقاق، وأخذ به، وأعرض عن الاشتقاق الآخر المنسوب إلى الشافعي رحمه الله، وهو أنَّ المصراة مأخوذة من الناقة التي تصر أخلافها، ولا تحلب أيامًا حتى يجتمع اللبن في ضرعها(٧).

ومن الأمثلة كذلك: أنَّ البخاري ذكر قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ

(١) الأضداد، الأنباري ص٢١١.
(٢) الجامع الصحيح، البخاري، ٣٤٤/٤.
(٣) الجامع الصحيح، البخاري، ١٣٣/٦.
(٤) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، ص٣٥.
(٥) الجامع الصحيح، البخاري، ٢٠٦/٣.
(٦) ينظر: غريب الحديث، أبو عبيد، ٦١/٢.
(٧) ينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، الأزهري، ص١٣٧-١٣٨.

حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [سورة الأنبياء: ٩٨]: ثم قال: "(حاصبًا) الريح العاصف، والحاصب أيضًا: ما ترمي به الريح، ومنه ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾، يرمي به في جهنم، وهو حصبها، ويقال: حَصَب في الأرض ذَهَب، والحصب مشتق من الحصباء والحجارة"(١).

وقد أشار الإمام البخاري إلى بعض معاني الحصب وهو الريح أو ما ترمى به، ثم ذكر اشتقاقه، وهذا هو المذكور عن الخليل؛ حيث قال: "الحصب: رميك بالحصباء، أي: صغار الحصى أو كبارها...، والحاصب: الريح تحمل التراب"(٢)، وبنحوه جاء عن الفراء(٣)، وأبي عبيدة(٤).

٥- تفسير الغريب:

اهتم البخاري بهذا الجانب، وأولاه عناية فائقة، بحيث لو جُمع ما فسره البخاري من غريب القرآن والحديث الشريف لأصبح كتابًا، ومعجمًا لغويًّا مهمًّا، يماثل ما صنف في ذلك، مثل غريب القرآن للسجستاني وغيره، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أورد البخاري قوله تعالى: ﴿وَثَمُودَ ٱلَّذِينَ جَابُواْ ٱلصَّخْرَ بِٱلْوَادِ﴾ [سورة الفجر: ٩]، ثم قال: "نَقَبوا، من جِيبَ القميصُ: قُطع له جيبٌ، يَجُوب الفلاة يقطعُها"(٥).

وأيضًا هو موافق لكلام اللغويين؛ فقد فسر الفراء هذه الكلمة بقوله: "خرقوا الصخر، فاتخذوه بيوتًا" (٦).

ومن الأمثلة أيضًا، تفسير قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ ٱلْجَآنَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾ [سورة الرحمن: ١٥]، بقوله: "خالص من نار، مَرَج الأمير رعيَّته إذا خلاهم يعدو بعضهم على بعض"(٧).

وتفسير البخاري لكلمات القرآن كثيرة جدًّا، وأشهر من أن يمثل لها، وهي مبثوثة في

(١) الجامع الصحيح، البخاري، ٨٢/٦.
(٢) العين، الخليل بن أحمد، ١٢٣/٣.
(٣) ينظر: معاني القرآن، الفراء، ٢١٢/٢.
(٤) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، ٤٢/٢.
(٥) الجامع الصحيح، البخاري، ١٦٩/٦.
(٦) معاني القرآن، الفراء، ٢٦١/٣.
(٧) الجامع الصحيح، البخاري، ٣١٦/٤.

كتابه، خاصةً فيما يتعلق بكتاب التفسير من كتابه (الجامع الصحيح)[١].

٦- معرفة طريقة العرب في كلامهم:

إنَّ مما تميز به البخاري ذِكرَه كثيرًا لطريقة العرب في كلامهم، وهو يعبر عنه بأساليب مختلفة، فتارة يقول: والعرب تقول: كذا، ومرة يعبر عن ذلك بقوله: وهذه كلمة تقولها العرب، إلى آخر ذلك.

ومن معرفته لطريقة العرب أنه بوَّب لكلمات تجري عند العرب على ألسنتهم، ولا يراد معناه الحقيقي، ولحسِّ البخاري وتفطنه الفذ نبَّه على ذلك ليزول الشك عند القارئ، ويعرف أنَّه غير مراد، فمن ذلك أنَّه بوَّب لبابٍ بقوله: "باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: تَرِبَتْ يَمِينُكِ وَعَقْرَى حَلْقَى"[٢].

قال القاضي عياض: "وهذا ظاهره الدعاء عليها، وليس بدعاء في الحقيقة، وهذا من مذهبهم معروف" [٣]، ومن معرفته لكلام العرب الإشارة إلى التقديم والتأخير في الكلام، وهو من أساليب العرب، فمن ذلك لما أورد البخاري قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [سورة النحل: ٩٨]، قال: "هذا مقدم ومؤخر، وذلك أن الاستعاذة قبل القراءة"[٤].

وفي أحايينَ كثيرة ينص على طريقة العرب في الكلام، فمن ذلك لـمَّا أورد قوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [سورة الرحمن: ٣١]، قال: "سنحاسبكم، لا يشغله شيءٌ عن شيءٍ، وهو معروفٌ في كلام العرب، يقال: لأَتفَرَّغَنَّ لك وما به شغلٌ، يقول: لآخُذَنَّك على غِرَّتِك"[٥].

(١) ينظر مثلا: الجامع الصحيح، البخاري، ٤٨/٦، ٥٤، ٥٧، ٥٨، ٧١، ٨٢.

(٢) الجامع الصحيح، البخاري، ٣٧/٨.

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض، ٢٣٩/٤.

(٤) الجامع الصحيح، البخاري، ٢٠٨/٦.

(٥) ينظر: الجامع الصحيح، البخاري، ٤١٣/٦، وينظر أيضًا: ١٨٥/٦، و٤٠٩/٦، و٤٩٥/٦، و٥٠٨/٦، و٦٢٥/٦.

٧- معرفة لغات العرب:

ينصُّ البخاري أحيانًا على لغات العرب، فمن ذلك أنَّه أورد قوله تعالى: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [سورة الواقعة: ٣٧]، فقال: "مثقلة، واحدها: عَروب، مثل: صَبور وصُبُر، تسميها أهل مكة: العَرِبة، وأهل المدينة: الغَنِجة، وأهل العراق: الشَّكِلة"(١).

ومن ذلك أيضًا قوله: "قال سعد بن عياض الثُّمالي: المِشكاة: الكُوَّة بلسان الحبشة"(٢).

والأمثلة السابقة وغيرها مما أشرت إليه يجلي للقارئ شخصية هذا الإمام اللغوية، ومعرفته التامة بكلام العرب ولغاتهم، وعنايته بأقوال أئمة اللغة، وصدوره عنهم، وهي أيضًا تكشفُ عوار من أراد الطعن في علمه بالعربية، أو أنَّ نسبته إلى غير العرب مانعة من أهليَّته لجمع حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

المبحث الثاني الظواهر الصرفية عند الإمام البخاري

مباحث الصرف من أهم مباحث العربية؛ فقد ذكر ابن جني أنَّ الصرف ميزان العربية، وأنَّ حاجة أهل العربية إليه ماسَّة، وأشار إلى أنَّ القلة هي التي تعرفه؛ لانشغالهم بالسماع عن القياس(٣).

ومن نظر في تراجم العلماء يلحظ أنهم يشيرون أحيانًا إلى علم الرجل بالصرف، فيقال مثلًا: فلان عالم بالعربية والصرف(٤)، وما ذاك إلاَّ عناية منهم بهذا العلم، ومكانة أهله، وقد سبق أنَّ الإمام ابن حجر وهو العالم الحاذق بالبخاري وكتابه، أشار إلى هذا المعنى، فقال عنه: إنه عالم بالعربية والصرف.

ولأجل هذا آثرت تخصيص هذا المبحث ببيان الدرس الصرفي عنده، وإبراز علوّ كِعبه فيه، ومدى استفادته منه في كتابه، وفيما يلي نماذج من ذلك:

(١) ينظر: الجامع الصحيح، البخاري، ٤١٦/٦.
(٢) ينظر: الجامع الصحيح، البخاري، ٢٦٦/٦. وينظر أيضًا: ٣٦٦/٤، و١٣٢/٦، و٣٣١/٦، و٣٧١/٧، و١٠٢/٨.
(٣) ينظر: المنصف، ابن جني، ص٢.
(٤) ينظر مثلا: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٥٥٥/١٨.

المسألة الأولى: التذكير والتأنيث:

أورد الإمام البخاري في كتابه مسألتين في التذكير والتأنيث، وهما:

أ- السعير:

نقل البخاري عن ابن عباس معنى آية ثم قال: "وقال غيره -أي: غير ابن عباس- السعير مذكر"(١).

والسعير في اللغة: هي النار في حال التهابها واضطرامها(٢)، وقد ذكر أهل اللغة كابن الأعرابي وابن الأنباري وغيرهما أنَّ النار وأسماءها مؤنثة(٣)، وقيل: إنَّ النار قد تذكَّر، وتذكيرها قليل(٤).

وعلى هذا تكون السعير مؤنثة عند عامة علماء اللغة، خلافًا لما قاله الإمام البخاري، ولأجل هذا اعترض بعض شراح الصحيح عليه، يقول الكرماني: "المشهور أن السعير مؤنث"(٥)، وبنحوه قال العيني (٦)، ومما يستدل لهم قوله تعالى: ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِٱلسَّاعَةِۖ وَأَعۡتَدۡنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا ١١ إِذَا رَأَتۡهُم مِّن مَّكَانِۭ بَعِيد سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظا وَزَفِيرا﴾ [سورة الفرقان: ١١-١٢]، فهذه الآية صريحة في تأنيث السعير.

وأجاب بعض العلماء عن قول الإمام البخاري بأجوبة منها: أن السعير على وزن (فَعِيل) وهو يصدق على المذكر والمؤنث(٧).

ب- الأنعام:

أورد البخاري قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَة﴾ [سورة النحل: ٦٦]، ثم قال:

(١) الجامع الصحيح، البخاري، ٦/ ١٠٩.

(٢) ينظر: الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ص ٢٧٨.

(٣) ينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، ابن الأنباري، ص ٦٨، وفقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، ص ٢١١.

(٤) ينظر: المخصص، ابن سيده، ٣/ ١٧٠.

(٥) ينظر: الكواكب الدراري: ١٨/ ٢٧.

(٦) ينظر: عمدة القاري: ١٩/ ٩٤.

(٧) ينظر: عمدة القاري: ١٩/ ٩٤.

"وهي تؤنث وتذكر"(١).

يرى البخاري أن الأنعام تؤنث وتذكر، وهذا قول جماعة من العلماء منهم: أبو عبيدة(٢)، والأخفش(٣)، وهو أيضًا رأي الزجاج(٤)، والجوهري(٥)، وابن الأنباري(٦).

والدليل على تذكيرها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ [سورة النحل: ٦٦]، وأما دليل تأنيثها فهو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا﴾ [سورة المؤمنون: ٢١].

وذهب بعض العلماء إلى أن الأنعام مؤنثة، وهي جمع (النَّعَم)، يقول أبو حاتم: "فأما تذكير الأنعام فلا يعرف في الكلام"(٧)، وهذا قول الفراء(٨)، وابن جني(٩)، وابن فارس(١٠).

وأصحاب هذا القول يجيبون عن الآية التي ظاهرها تذكير الأنعام بأن النَّعم والأنعام بمعنى واحدٍ. وهذا قول الفراء(١١)، أو أن المراد بقوله تعالى: ﴿مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾، أي: مما في بطون ما ذكرنا، وهذا رأي الكسائي(١٢)، والذي يظهر أنَّ اختيار البخاري أرجح؛ لظاهر تأنيث الأنعام في الآية، ولثبوته عمن يحتج به من أهل اللغة، ولعدم حاجته للتقدير بخلاف القول الثاني الذي فيه صرف للفظ عن ظاهره.

---

(١) الجامع الصحيح، البخاري، ٨٢/٦.

(٢) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، ٣٦٢/١.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث، السجستاني، ص ١٩٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن، الزجاج، ٢٠٩/٣.

(٥) ينظر: الصحاح، الجوهري، ٢٠٤٣/٥.

(٦) ينظر: البلغة في الفرق المذكر والمؤنث، ابن الأنباري، ص ٦٨.

(٧) ينظر: المذكر والمؤنث، أبو حاتم السجستاني، ص ١٩٦.

(٨) ينظر: معاني القرآن، الفراء، ١٢٩/١.

(٩) ينظر: المذكر والمؤنث، ابن جني، ٥٦.

(١٠) ينظر: المذكر والمؤنث، ابن فارس، ص ٦٢.

(١١) ينظر: معاني القرآن، الفراء، ١٢٩/١.

(١٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٣٠/١.

المسألة الثانية: الجمع والإفراد:

أشار الإمام البخاري في كتابه (الصحيح) إلى عددٍ من مسائل الجمع والإفراد، ومن هذه الإشارات ما يأتي:

أ- الأَكِنَّة:

في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ [سورة الأنعام: ٢٥]، قال الإمام البخاري: "واحدُها كِنَان"(١)، والأكنة هي الأغطية، يقال: كننت الشيء إذا سترته وخبأته(٢)، وهي جمع، وأما مفردها فاختار الإمام البخاري أنه (كِنَان)، بنحو: غِطاء وأغطية، وسِنان وأسنة، وهذا قول أبي عبيدة(٣)، والأخفش(٤)، وبه قال ابن قتيبة(٥)، والطبري(٦)، والجوهري(٧).

وذهب الأزهري إلى أن (الأكنة) جمع (أَكْنَان) الذي هو جمع (كِنٍّ)، كما يجمع (السِّن)(٨) على (أسنان) ثم تجمع على (أَسِنَّة)(٩).

والذي يظهر أن (الأكِنة) جمع (كِنان) كما ذكر البخاري، وهو -أيضًا- قول اللغويين الذين تقدم النقل عنهم، إلا أنه يجوز بقلة أن يكون مفردها (كِنّ)؛ ولذا يقول ابن سيده: "والكِنُّ والكِنان والكِنَّة: ستر كل شيء ووقاؤه، والجمع أكِنَّة"(١٠).

---

(١) الجامع الصحيح، البخاري، ٥٥/٦.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة، ابن دريد، ١٦٦/١، الصحاح، الجوهري، ٢١٨٨/٦.

(٣) مجاز القرآن، أبو عبيدة، ٤٦/١.

(٤) معاني القرآن، الأخفش، ٢٩٦/١.

(٥) ينظر: غريب القرآن، ابن قتيبة، ص ٢٥٥.

(٦) ينظر: جامع البيان، الطبري، ٣٠٥/١١.

(٧) ينظر: الصحاح، الجوهري، ٢١٨٨/٦.

(٨) السِّن: المراد به هنا: الأكل والرعي. ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري، ٢١٣/١٢.

(٩) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري، ٣٣٥/٩.

(١٠) ينظر: المخصص، ابن سيده، ٣٩/٤.

ب- السَّامِر:

في قوله تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ٦٧]، قال الإمام البخاري: "من السَّمَر، والجميع السُّمار، والسَّامر ها هنا في موضع الجمع"(١).

ذهب الإمام البخاري في هذه المسألة إلى أن (سامرًا) من السَّمَر، وهو في اللغة: حديث الليل، والجمع سُمَّار(٢)، وهو يطلق على المفرد والجمع، ولذا اختلف العلماء في الآية على قولين:

القول الأول: أن (سامرًا) في هذه الآية اسم مفردٌ بمعنى الجمع، أي: سُمارًا يتحدثون، يقال: قومٌ سَمْرٌ وسُمَّرٌ وسامرٌ، كما يقال: الحاضر: وهم القوم الحاضرون على الماء، والجامل جمع الإبل(٣).

وهذا القول هو الذي اختاره الإمام البخاري، وهو قول أبي عبيدة(٤)، وبه قال الزجاج(٥)، ونسبه الطبري لبعض البصريين(٦).

القول الثاني: أن (سامرًا) مفردٌ، بدليل قراءة أبي رجاء: {سُمَّارًا} بالجمع(٧)، وأما على قراءة الإفراد فقيل سبب إفراده أنه وضع موضع الوقت أي: الليل، كما في قول الشاعر:

مِنْ دُونِهِمْ إِنْ جِئْتَهُمْ سَمَرًا عَزْفُ الْقِيَانِ، وَمَجْلِسٌ غَمْرُ(٨)

وقول الشاعر: (سَمَرًا) أي: إن جئتهم ليلًا وجدتهم وهم يسمرون.

---

(١) الجامع الصحيح، البخاري، ٩٩/٦.
(٢) ينظر: العين، الخليل بن أحمد، ٢٥٥/٧.
(٣) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري، ٢٩٠/١٢.
(٤) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، ٦٠/٢.
(٥) ينظر: معاني القرآن، الزجاج، ١٨/٤.
(٦) جامع البيان، الطبري: ٥٣/١٩.
(٧) ينظر: المحتسب، ابن جني، ١٣٩/٢.
(٨) البيت من الكامل، لعمرو بن أحمر الباهلي، وهو في ديوانه، ص ٩٢.

وهذا قول الطبري[١].

والقولان متقاربان، إلَّا أنَّ القول الأول أقوى فيما يظهر لورود مثل ذلك في اللغة.

المسألة الثالثة: الميزان الصرفي:

جاء في كتاب الجامع الصحيح أوزان بعض الألفاظ، ومن ذلك ما يأتي:

أ- طوبى:

أورد الإمام البخاري بسنده عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "طُوبَى لِعَبْدٍ آخِذٍ بِعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ..."[٢]، ثم أردفه البخاري بقوله: "طوبى (فُعْلى) من كل شيء طَيِّب، وهي ياء حولت إلى الواو، وهي من يطيب"[٣].

فبيَّن البخاري في هذه المسألة أن وزن طُوبى: (فُعْلى)، وهذا هو قول النحويين، يقول الزجاج: "طوبى عند النحويين (فُعْلى) من الطيب"[٤].

وأشار البخاري إلى أنَّ أصل واوها ياءٌ، أي: (طُيْبَى)، وهذا هو مذهب جمهور الصرفيين[٥]، بدليل الاشتقاق، يقال: طاب يطيب، ويقال: طيبتُ الرجل بالطيب، ولا يقال: طوبته[٦].

ومما يستدل لهذا القول أنَّ سيبويه ذكر أن الياء تبدل إذا كانت عينًا كما في (كُوسَى) و(طُوبَى) ونحوهما[٧]، والسبب في إبدالها التفريق بين الاسم والصفة، يقول السيرافي: "اعلم أنهم فرقوا بين الاسم والصفة في أبنية، فأجروا الاسم لخفته مُجرًى تجنبوه في النعت، فمن ذلك فعلى إن كان اسما، وكان عين الفعل منه ياء، قلبوها واوا لانضمام ما قبلها، وإن كان صفة كسروا ما قبل الياء حتى تسلم الياء، فقالوا في الاسم طوبى، والأصل طُيْبَى؛ لأنه من

(١) جامع البيان، الطبري، ٥٣/١٩.

(٢) الحديث رقم (٢٨٨٧).

(٣) الجامع الصحيح، البخاري، ٣٤/٤.

(٤) معاني القرآن، الزجاج، ٣/ ١٤٨. وينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ٣٠٣/٣.

(٥) ينظر: شرح التصريف، الثمانيني، ص٣١٩.

(٦) ينظر: رسالة الملائكة، أبو العلاء المعري، ص ٢٤٩.

(٧) ينظر: الكتاب، سيبويه، ٢٤١/٤.

الطيب، وقالوا في الصفة: امرأة حيكى، وقسمة ضيزى، والأصل حيكي وضيزي"(١)، ولأن الاسم عندهم أخف من الصفة حصل فيه التغيير(٢).

والقول الآخر في المسألة: أن الواو في (طوبَى) أصلية، بدليل قول العرب لمن يرجع من السفر: أوبة وطوبة، وهذا قول ابن دريد حيث يقول: "وكلمة للعرب يقولون للداخل أو للقادم: أوبة وطوبة يريدون الطِّيب، وأصل الطِّيب من الواو وقلبت الواو ياءً؛ لكسر ما قبلها؛ لأنهم يقولون: طوبَى له، فهو من ذلك، والله أعلم"(٣).

وفي هذا القول نظر؛ لأنه لو كان أصلها الواو لقيل: طاب يطوب، وأما قولهم للقادم من السفر: أوبة وطوبة فهذا من باب الإتباع، كقولهم: حياك الله وبيَّاك، والأصل: بوَّاك، أي: بوأك منزلًا ترضاه.

ب- استيئَسوا:

ذكر الإمام البخاري بسنده عن عروة أنه سأل عائشة -رضي الله عنها- فقال: "أرأيت قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ [سورة يوسف: ١١٠]"، ثم قال: "قال أبو عبد الله: (استيئسوا) استفعلوا، من يئستُ منه" (٤).

وقال في موضع آخر عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ﴾ [سورة يوسف: ٨٠]، "يئسوا"(٥)، أشار الإمام البخاري في هذه المسألة إلى أن وزن كلمة (استيئسوا) (استفعلوا)، وهذه المسألة مما لم يقع فيها خلاف بين العلماء -حسب علمي- يقول فيها أبو عبيدة: "استفعلوا من يئست"(٦).

وقول الإمام البخاري (من يئست) فيه إشارة إلى أن (استفعل) هنا بمعنى (فَعِل)

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٢٧١/٥.
(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ٤٢٣/٢.
(٣) جمهرة اللغة: ٣٦٢/١.
(٤) الجامع الصحيح، البخاري، ١٥٠/٤.
(٥) الجامع الصحيح، البخاري، ٧٥/٦.
(٦) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، ٣١٥/١.

المجرد من أحرف الزيادة؛ حيث إن (يَئِس)، و(استيئَس) بمعنى واحدٍ، وهذا نظير: عَجِب واستعجب، وسَخِر واستسخر[١]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ ءَايَة يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [سورة الصافات: ١٤]، ويدل على هذا تفسير العلماء للآية؛ حيث فسرها ابن قتيبة بقوله: "أي: يئسوا"[٢]، ولعل هذا سبب تفسير الإمام البخاري لها في الموضع الآخر.

وذهب الزمخشري إلى أن حرف السين والتاء زيادة للمبالغة[٣]، ويحتمل أن إيراد الإمام البخاري لهذه المسألة واختيار هذا الوجه فيها؛ إشارة لبيان أن كلمة (استيئسوا) من (يئس)، ليس فيها قلب مكاني، وهذا على قراءة الجمهور، وفي قراءة ابن كثير﴿ ٱسْتَيْـَٔسوا﴾، من (أيس) مقلوبًا من (يئس)[٤].

المسألة الرابعة: تاء الافتعال:

أورد البخاري رحمه الله بعض المسائل على تاء الافتعال، ومن ذلك:

أ- ازدجر:

علق البخاري على قوله تعالى: ﴿وَٱزْدُجِرَ﴾ [سورة القمر: ٩]، قائلًا: "افتُعِل من زجرت"[٥].

وهذا القول موافق لقول سيبويه؛ فقد ذكر أن الدال تبدل من التاء في (افتعل) إذا كانت بعد الزاي، ومثل لذلك بـ(ازدجر)[٦]، وهو أيضًا قول الفراء[٧]، وأبي عبيدة[٨]، واختيار

(١) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري، ١٣/٩٧.
(٢) غريب القرآن، ابن قتيبة، ص ٢٢٠.
(٣) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ٢/٤٩٤.
(٤) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، ٦/٣١٠.
(٥) الجامع الصحيح، البخاري، ٦/٤٠٣.
(٦) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٣٩.
(٧) ينظر: معاني القرآن، الفراء، ١/٢١٦.
(٨) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، ٢/٢٤٠.

جمهور النحويين[١].

وهناك قول آخر، وهو أنَّ الكلمة بعد الإبدال توزن على لفظها، وعليه يكون وزن (ازدجر) هو (افتَعَل)، وهذا القول ذكره العكبري، ولم ينسبه لأحد[٢].

ب- ادَّكر:

أورد البخاري قوله تعالى: ﴿وَٱدَّكَرَ﴾ [سورة يوسف: ٤٥]، ثم قال: "افتعل من ذَكَر"[٣].

وهذه المسألة قريبة من التي قبلها، وأصل (ادَّكر) اذتكر من الذِّكْر، ولكن وقعت تاء الافتعال بعد الذال فأُبدلت دالًا، ثم اجتمع متقاربان الدال والذال، فأُبدل الأول من جنس الثاني وأدغما، فأصبحت (ادَّكر)، وقد مثل السيرافي عند الحديث عن (افتعل) بـ(اذّكر) و(ادّكر)، وعلل جواز ذلك بأن كلًّا من الدال والذال يدغم في صاحبه[٤]، وما ذكره البخاري هو قول أبي عبيدة[٥]، والأخفش[٦]، ولم أرَ من خالف في هذه المسألة.

المسألة الخامسة: الإعلال:

أورد البخاري بعض مسائل الإعلال، ومن ذلك:

أ- دَيَّار:

ذكر البخاري قوله تعالى: ﴿دَيَّارًا﴾ [سورة نوح: ٢٦]، ثم قال: "من دَوَر، ولكنه (فَيْعَال) من الدوران، كما قرأ عمر رضي الله عنه: الحيُّ القيَّام، وهي من قُمْت"[٧].

أشار رحمه الله إلى أنَّ أصل الياء في (ديَّار) هو الواو، ونبَّه على ذلك بقوله: من دَوَر، والأصل: (دَيْوار)، فاجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن فحصل بذلك إعلال

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه، ٢٣٩/٤، وشرح التصريف، الثمانيني، ص٣٦٦.
(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ٣٥١/٢-٣٥٢.
(٣) الجامع الصحيح، البخاري، ٩٦/٦.
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٤٦٧/٥.
(٥) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، ٣١٣/١.
(٦) ينظر: معاني القرآن، الأخفش، ٣٩٨/١.
(٧) الجامع الصحيح، البخاري، ٤٥٩/٦.

بالقلب؛ حيث قلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء الأولى.

وقد مثَّل البخاري لذلك بـ(القَيَّام)، وأنَّ أصلها أيضًا (القَيْوام)، أي: من قام يقوم، ولذا استشهد بقراءة عمر رضي الله عنه لها بـ(القَيَّام)[١].

وما ذكره البخاري نصَّ عليه الخليل[٢]، وسيبويه[٣]، والفراء [٤]، إلَّا أنَّ نصَّ البخاري قريب من لفظ الفراء فلعله أخذه منه.

ب- خِيفة:

علق البخاري على قوله تعالى: ﴿خِيفَةً﴾، قائلًا: "أضمر خوفًا، فذهبت الواو من ﴿خِيفَةً﴾ لكسرة الخاء"[٥].

في هذا النص أشار البخاري إلى أن أصل (خِيْفة) هو: (خِوْفة)، ثم أُعلت الواو، وقلبت ياء، وجعلت الكسرة دليلًا عليها.

وهذا الحكم الصرفي جاء نحوه عن أبي عبيدة[٦]، ومن قبلُ جاء أيضًا عن الخليل؛ فقد أشار إلى أنَّ أصل المادة من الواو، وأنها على (فَعِل)[٧].

وهذه الإشارة من البخاري تدل على إحاطته بأسرار هذا العلم، ومعرفته التامة بتفاصيل أحكامه.

المسألة السادسة: التصغير:

أورد البخاري مسألة واحدة -حسب بحثي- في التصغير، وهي:

(١) ينظر: المحتسب، ابن جني: ٢٤٦/١.
(٢) ينظر: العين، الخليل بن أحمد، ٥٨/٨.
(٣) ينظر: الكتاب، سيبويه، ٣٧١/٤.
(٤) ينظر: معاني القرآن، الفراء، ١٩٠/٣.
(٥) الجامع الصحيح، البخاري، ٤٠٢/٤.
(٦) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، ٢٣/٢.
(٧) ينظر: العين، الخليل بن أحمد، ٣١٢/٤.

آل:

ذكر البخاري قوله تعالى: ﴿وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ﴾ [سورة آل عمران: ٣٣]، ثم قال: "ويقال: آل يعقوب، إذا صغروا (آل) ردوه إلى الأصل، قالوا: أُهَيْل"(١).

في هذا النصَّ يُبين البخاري أنَّ الحروف الأصول تَظهر وتتبين بالتصغير، وهي قاعدة صرفية معروفة، أشار إليها سيبويه(٢)، وفي النصَّ -أيضًا- الحكم على أن تصغير (آل) هو (أُهَيْل)، وهو قول الفراء(٣)، وأبي عبيدة(٤)، وهو المشهور عند علماء اللغة.

وقيل: إن تصغير (آل) هو (أُوَيْل)، وهذا القول منسوب ليونس(٥)، والكسائي(٦)، وذكر الفراء القولين، فقال: "آل: واحد لا جمع له، قال: ونرى أن أصله أهل...، قال: والعرب تصغره: أويل، وأهيل"(٧).

المسألة السابعة: القلب:

أورد البخاري مسألة واحدة -حسب بحثي- في القلب، وهي:

هار:

ذكر البخاري قوله تعالى: ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾ [سورة التوبة: ١٠٩]، ثم قال: "هائر".

قال شُرَّاح البخاري: يريد أنه مقلوب من هائر، مثل: شاكٍ في: (شائك)، ثم حصل فيه إعلال قاض(٨)، وفي هذه الإشارة يرجح البخاري -حسب فهم الشراح- أن في (هارٍ)

(١) الجامع الصحيح، البخاري، ٤/٤٣٥.
(٢) ينظر: الكتاب، سيبويه، ٣/٤٤٩.
(٣) ينظر: المذكر والمؤنث، ابن الأنباري، ١/٥٩٤.
(٤) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، ١/٣٠٢.
(٥) ينظر: شرح التصريف، الثمانيني، ص٣٣٩.
(٦) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري، ١٥/٣١٥.
(٧) ينظر: المذكر والمؤنث، ابن الأنباري، ١/٥٩٤.
(٨) ينظر: التوضيح، ابن الملقن، ٢٢/٣٩٨.

قلبًا وإعلالًا، مثل: شاك وشائك، وهذا أحد الأقوال في المسألة، وهو قول الفراء[١]، وأبي عبيدة[٢]، والأخفش[٣].

و(هارٍ) على هذا القول يحتمل أن تكون هاور، أو هاير، أي: من هار يهور، أو هار يهير، وكلاهما مسموع عن العرب، ثم قدمت اللام على العين، وحصل الإعلال والحذف، وعليه يكون وزنها: (فَالٍ)[٤].

والقول الثاني: أنَّ عين الكلمة حذفت اعتباطًا، وأن الإعراب يجري على الراء، (هارٌ، وهارًا، وهارٍ)، ويكون وزنها أيضًا: (فال)[٥].

والقول الثالث: أنَّ أصل الكلمة على وزن (فَعِل) (هَوِر) أو (هَيِر)، ولما تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله، قلبت ألفًا، قال السمين الحلبي: "وهذا أعدل الوجوه؛ لاستراحته من ادعاء القلب والحذف، اللذين هما على خلاف الأصل، لولا أنه غير مشهور عند أهل التصريف"[٦].

وعلى هذا يكون المرجح عند عامة العلماء أنها من المقلوب المكاني، وعليه يكون قد وقع هذا القلب في القرآن الكريم، خلافًا لابن فارس الذي نفى وقوعه في القرآن الكريم[٧].

المسألة الثامنة: الأبنية:

ويدخل تحت هذه المسألة ثلاثة أنواع:

(١) ينظر: معاني القرآن، الفراء، ١٢٤/٢.
(٢) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، ٢٦٩/١.
(٣) ينظر: معاني القرآن، الأخفش، ٣٣٦/١.
(٤) ينظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ١٢٥/٦-١٢٦.
(٥) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، الفارسي، ٣٠٥/٣.
(٦) الدر المصون، السمين الحلبي، ١٢٥/٦-١٢٦.
(٧) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، ص١٥٣.

الأول: باب (فَعَلَ وأَفْعَلَ) بمعنى واحد:

وهذا النوع اهتم العلماء به، حتى صُنفت فيه مؤلفات عدة، مثل: كتاب (فَعَلَ وأَفْعَل) للسجستاني، و(فَعَلْت وأَفْعلت) للزجاج، ولذا حذا البخاري حذوهم، ونبه عليه في كتابه، ومن ذلك:

- ذكر البخاري قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾، ثم قال: "فأنكرهم، ونكرهم، واستنكرهم واحدٌ"(١).

وهو في هذا القول موافق لأبي عبيدة(2)، والأخفش(3)، وهو أيضًا قول الخليل قبلهما؛ حيث ذكر أنَّ (نَكِرْته) لغة في (أَنْكَرْته) إلَّا أنَّ (نَكِرْته) لا تتصرف(4).

- ذكر البخاري قوله تعالى: ﴿أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْف مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [سورة الأنفال:٩]، ثم قال: "ردفني وأردفني: جاء بعدي"(٥).

وهذا أيضًا قول أبي عبيدة(٦)، وذكره ثعلب عن ابن الأعرابي(٧)، وهو قول عامة أهل اللغة(٨)، ولم يخالف في ذلك فيما اطلعت عليه إلا ما ينسب إلى أبي عبيد في إنكاره على أبي عمرو قراءته بكسر الدال(٩) في قوله تعالى: ﴿مُرْدِفِينَ﴾ وقال: إنَّ (أردف فلان فلاناً) جعله خلفه، ولا يُعلم ذلك في صفة الملائكة يوم بدر، ولذا أنكر أن تكون (أردف) بمعنى (ردف)، واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾ [سورة النازعات: ٧]، ولم يقل المردفة.

---

(١) الجامع الصحيح، البخاري، ٣٨٩/٤.
(٢) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، ٢٩٣/١.
(٣) ينظر: معاني القرآن، الأخفش، ٣٨٥/١.
(٤) ينظر: العين، الخليل بن أحمد، ٣٥٥/٥.
(٥) الجامع الصحيح، البخاري، ١٤٢/٦.
(٦) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، ٢٤١/١.
(٧) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري، ٦٨/١٤.
(٨) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري، ٦٩/١٤، والصحاح، الجوهري، ١٣٦٣/٤.
(٩) ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص٣٠٤.

الثاني: جمع فاعل في صفة المذكر العاقل على فواعل:

- ذكر البخاري قوله تعالى: ﴿رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلۡخَوَالِفِ﴾ [سورة التوبة: ٨٧]، ثم قال: "يجوز أن يكون النساء من الخالفة، وإن كان جمع الذكور فإنه لم يوجد على تقدير جمعه إلا حرفان: فارس وفوارس، وهالك وهوالك"(١).
- تجمع صفة المؤنث العاقل على فواعل، نحو: حائض وحوائض، وكذا المذكر غير العاقل، نحو: صاهل وصواهل، فإن كانت الصفة لمذكر عاقل لم يجمع على فواعل(٢)، وقد جاءت كلمات يسيرة على ذلك أشار البخاري إلى أنها حرفان: فوارس، وهوالك، وهو في هذا متابع لأبي عبيدة(٣)، لكن زاد بعدهما العلماء نحو: نواكس، وغوائب، وسوابق، وشواهد(٤).

الثالث: تناوب الصيغ:

ذكر البخاري قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾ ثم قال: "يقول: قال الله، (وإذ) ها هنا: صلة. المائدة: أصلها مفعولة، كعيشة راضية، وتطليقة بائنة، والمعنى: ميد بها صاحبها من خير، يقال: مادني يميدني"(٥).

أشار البخاري إلى مسألة مجيء (فاعل) بمعنى (مفعول)، وقد صرَّح الفرَّاء بأنَّ العرب تفعل ذلك عند المدح أو الذم خاصة(٦)، وعليه خرج البخاري (المائدة) على أنها (فاعلة) بمعنى مفعولة، أي: ميد بها صاحبُها، أي: أُعطيها، وتفضل عليه بها، وهذا قول أبي عبيدة(٧).

---

(١) الجامع الصحيح، البخاري، ١٥٠/٦.
(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ٤٥١/٣.
(٣) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، ٢٦٥/١.
(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ٤٥١/٣.
(٥) الجامع الصحيح، البخاري، ١٢٠/٦.
(٦) ينظر: معاني القرآن، الفراء، ١٦/٢.
(٧) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، ١٨٢/١.

وبعض اللغويين مثل الزجاج يرى أنَّ المائدة (فاعلة) على بابها، وأنَّ اشتقاقها من ماد يميد، إذا تحرك[١].

- ذكر البخاري قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة آل عمران: ٧٧]، ثم قال: "مؤلمٌ موجع الألم، وهو في موضع مُفْعِل"[٢].

ومجيء (فعيل) بمعنى: (مُفْعِل) كثير في كلام العرب، وفسَّر به العلماء كثيرًا مما ورد عن العرب، وما ذكره البخاري جاء عن أبي عبيدة[٣]، ومع ذا فقد نقل أبو عبيد الهروي عن ابن عرفة إنكاره لهذا المعنى، وقال: إنَّ أليم بمعنى: ذو ألم، وقال: "ولا أدري معنى ما قاله أبو عبيدة"[٤].

المسألة التاسعة: الإبدال:

- إبدال اللام من النون.

ذكر البخاري قوله تعالى: ﴿حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ﴾ [سورة هود: ٨٢]، ثم قال: "الشديد الكبير، سجيل وسجين، واللام والنون أختان، وقال تميم بن مقبل:

وَرَجْلَةٍ يَضْرِبُونَ الْبَيْضَ ضَاحِيَةً ضَرْبًا تَوَاصَى بِهِ الْأَبْطَالُ سِجِّينَا"[٥]

اللام والنون مخرجهما واحد؛ لذا جاز إبدال اللام من النون، لكنه قليل، يقول سيبويه: "وقد أبدلوا اللام من النون، وذلك قليل جدًّا؛ قالوا: أصيلالٌ، وإنما هو أصيلانٌ"[٦].

(١) ينظر: معاني القرآن، الزجاج، ٢/٢٢٠.
(٢) الجامع الصحيح، البخاري، ٦/٥٩.
(٣) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، ١/٣٢.
(٤) ينظر: الغريبين، أبو عبيد، ١/٩٤.
(٥) الجامع الصحيح، البخاري، ٦/١٧٩، والبيت من بحر البسيط، في ديوانه: ص٣٣٣، وجمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي، ص٦٩١.
(٦) الكتاب، سيبويه، ٤/٢٤٠.

المبحث الثالث مصادر الإمام البخاري اللغوية، وطريقته في عرضها

أولًا: مصادره:

تنوعت مصادر الإمام البخاري رحمه الله، فقد نقل عن عدد من العلماء، ويمكن تقسيمهم إلى:

أ- الصحابة:

وهذا هو المعتمد عنده، خاصة الصحابي الجليل عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- الذي عرف عنه العلم بالتأويل، ومعرفة أشعار العرب ولغاتهم، وقد أكثر الإمام البخاري من النقل عنه خاصة في بيان الألفاظ القرآنية، ولكنه لا يذكر السند المتصل إلى ابن عباس فيما يخص بيان الألفاظ، وكثرة الأمثلة في الكتاب؛ وشهرته تغني عن التمثيل له(١).

ب- التابعون:

وهذا المصدر الثاني عنده، ولا يقل عن المصدر الأول بالنسبة إلى كثرته وظهوره في الكتاب، حيث ينقل الإمام البخاري عن أئمة التابعين كمجاهد، وقتادة، والحسن البصري، وسعيد بن جبير(٢).

ج- أبو عبيدة معمر بن المثنى:

أفاد الإمام البخاري منه فائدة كبرى، وهو أكثر اللغويين على الإطلاق الذين نقل عنهم، بل لو قيل: إن جُلَّ ما في كتاب (مجاز القرآن) هو موجود في الصحيح لم يكن ذلك بعيدًا في نظري، وقد سلك الإمام البخاري في النقل منه طريقتين:

الأولى: التصريح باسمه، فيقول: (قال معمر)، ومن أمثلة ذلك: قوله: "قال معمر: ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ﴾ [سورة الإنسان: ٢٨]: "شدة الخلق، وكل شيء شددته من قتب وغبيط فهو مأسور"(٣).

(١) ينظر مثلاً: الجامع الصحيح، البخاري، ٦/٨٢، ٨٦، ٩١، ٩٥، ١٠٣.
(٢) ينظر مثلا: الجامع الصحيح، البخاري، ٤/٤٢٩، ٤٣٢، ٦/١٤٢، ١٧٥، ١٨٤.
(٣) الجامع الصحيح، البخاري، ٦/ ١٦٤.

الثانية: النقل دون ذكر اسمه، ومن أمثلة ذلك: قوله: "والعَبوس والقمْطرير، والقماطر والعصيب: أشد ما يكون من الأيام في البلاء"(١)، وهذا النصُّ موجودٌ بلفظه في كتاب (مجاز القرآن)(٢).

وكثرة النقل عن أبي عبيدة لا تقدح في علمية البخاري، فليس هو ناقلًا ومتابعًا مطلقًا، بل يقدم قول غيره إن ترجَّح له ذلك، فمن ذلك أن البخاري لم يتابع أبا عبيدة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِۚ﴾ [سورة الروم: ٢٧]، بل اختار قول غيره من السلف، وأن المراد: كلٌّ عليه هيّن(٣).

يضاف إلى ذلك أنَّ حذاق التصريف كأبي علي الفارسي كانت عنايته بأقوال أبي عبيدة معروفة، وكان يديم النظر في كتابه (مجاز القرآن)، يقول عنه ابن جني، قال لي: إذا كان عند الإنسان كتاب أبي عبيدة في المجاز استغنى به عن الكتب الطوال(٤)، وإذا كان هذا رأي أهل الفن الكبار، فلا حرج ولا منقصة إذًا على البخاري حينما يعوِّل عليه في كتابه.

د- النضر بن شميل:

النضر بن شميل بن خرشة البصري، من الثقات الذين حدَّث عنهم البخاري، وكان راوية للشعر ومعروفًا باللغة(٥)، ونقل الإمام البخاري عنه في اللغة، ومن أمثلة ذلك، قوله: "قال النضر بن شميل: فذعته: بالذال أي خنقته، وفدعته من قول الله: ﴿يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا﴾ [سورة الطور: ١٣]، أي يدفعون، والصواب: فدعته، إلا أنه كذا قال، بتشديد العين والتاء"(٦).

(١) الجامع الصحيح، البخاري، ٦/ ١٦٤.
(٢) ينظر: الجامع الصحيح، البخاري، ٢/ ٢٧٩.
(٣) الجامع الصحيح، البخاري، ٤/ ٢٧٥.
(٤) ينظر: بقية الخاطريات، ابن جني، ص٤٧.
(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٨/ ٨٠-٨١.
(٦) الجامع الصحيح، البخاري، ٢/ ٦٤.

هـ- الفرَّاء:

وهو من أئمة اللغة الذين نقل عنهم الإمام البخاري ما يتعلق بمعاني الآيات من كتابه (معاني القرآن)، وكانت طريقة الإمام البخاري عندما ينقل عنه الاكتفاء بقوله: (قال: يحيى)، ومن أمثلة ذلك، قوله: "قال يحيى: الزرابي: الطنافس لها خمل رقيق، ﴿وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ [سورة الغاشية: ١٦]: كثيرة"، وقوله: "قال يحيى: ﴿الظَّاهِرُ﴾ [سورة الحديد: ٣]: على كل شيء علمًا، ﴿الْبَاطِنُ﴾ [سورة الحديد: ٣]: على كل شيء علمًا"(١).

وهؤلاء الثلاثة هم أشهر من نقل عنهم الإمام البخاري اللغة، وكنتُ تتبعتُ ذلك -والحمد لله- ثم وقفت على كلام لابن حجر يقول فيه: "البخاري في جميع ما يورده من تفسير الغريب إنما ينقله عن أهل ذلك الفن كأبي عبيدة، والنضر بن شميل، والفراء، وغيرهم"(٢)، وهذا يعني أن هناك مصادرَ أخرى من العلماء ينقل عنهم الإمام البخاري تحتاج إلى مزيد تتبع وبحث، وتكمن صعوبتها في أن الإمام البخاري في نقله للغة لا ينسب الأقوال كثيرًا، بخلاف عادته الحديثية المعروفة.

وممن ثبت النقل عنهم: أبو عبيد القاسم بن سلام، وقد ورد هذا النقل في مسائل البحث، كما نقل أيضًا عن الشافعي؛ حيث نقل عنه في موضعين(٣)، وذكره بقوله: قال ابن إدريس.

وأما بالنسبة للشعر، فلم يورد الإمام البخاري إلا ثلاثة أبيات، اثنان منها منسوبان لقائلهما، والثالث لم ينسبه، وهي: قول تميم بن مقبل:

وَرَجْلَةٍ يَضْرِبُونَ الْبَيْضَ ضَاحِيَةً ضَرْبًا تَوَاصَى بِهِ الْأَبْطَالُ سِجِّينَا

وقد ذكره البخاري شاهدًا على سجيل وسجين، وأن اللام والنون أختان(٤).

وأما البيت الثاني، فقد استشهد به عند تفسير قوله تعالى: ﴿حم﴾ [سورة غافر: ١]،

(١) الجامع الصحيح، البخاري، ١١٦/٩.
(٢) فتح الباري، ابن حجر، ٢٤٣/١.
(٣) الموضع الأول في تفسير الركاز، والآخر في تفسير العريَّة. ينظر: ٣٦٢/٢، ٢٢٣/٣.
(٤) الجامع الصحيح، البخاري، ٧٣/٦.

فقال، قال: شريح بن أبي أوفى العبسي:

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ وَالرُّمْحُ شَاجِرٌ فَهَلَّا تَلَا حَمَ قَبْلَ التَّقَدُّمِ

والبيت الثالث لم ينسبه البخاري، واكتفى بقوله، قال الشاعر:

إِذَا مَا قُمْتُ أَرْحَلُهَا بِلَيْلٍ تَأَوَّهُ آهَةَ الرَّجُلِ الْحَزِينِ

وقد استشهد به لبيان معنى الأوَّاه[١]، والبيت والمعنى ذكرهما الخليل، وأورد الآية ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾ [سورة التوبة: ١١٤]، فيحتمل أنَّ البخاري نقله عنه[٢].

ثانيًا: طريقته في عرض المادة اللغوية:

تعدُّ المادة اللغوية عند الإمام البخاري -رحمه الله- إشارات غير موسعة؛ إذ يكتفي بما يحتاج إليه سياق الحديث غالبًا، أو ما كان منها مرتبطًا بكلمة قرآنية، فيوضح المعنى، أو يذكر اشتقاق لفظة، أو يبين المثنى والجمع للمفرد، إلى غير ذلك مما سيتبين من خلال ذكر طريقته العامة في هذا المبحث.

أولًا: طريقته في الخلاف اللغوي:

يورد الإمام البخاري الخلاف دون توسع أو نسبة لقائل أو مدرسة، ويكتفي بقول: (وقيل)، سواء أكان الخلاف نحويًّا، أم صرفيًّا، أم لغويًّا، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

- في الخلاف الصرفي قال: "يقال آل يعقوب: أهل يعقوب، فإذا صغروا آل ثم ردوه إلى الأصل قالوا: أهيل"[٣].
- في الخلاف اللغوي قال: "قال ابن عباس: الصفوان: الحجر، ويقال: الحجارة الملس التي لا تنبت شيئًا، والواحدة صفوانة، بمعنى الصفا، والصفا للجميع"[٤].

(١) الجامع الصحيح، البخاري، ٦٣/٦.
(٢) ينظر: العين، الخليل بن أحمد، ١٠٤/٤.
(٣) الجامع الصحيح، البخاري، ١٦٣/٤.
(٤) الجامع الصحيح، البخاري، ٢٣/٦.

ثانيًا: طريقته في غير الخلاف:

١. ذكر الألفاظ المتعلقة بالكلمة ومعانيها من القرآن: ومن أمثلة ذلك: "باب حديث الإفْك، والأفَك، بمنزلة النِّجْس والنَّجَس، يقال: إفْكُهم، وأَفَكُهم، فمن قال: أَفَكَهُم، يقول: صرفهم عن الإيمان وكذَّبهم، كما قال: ﴿يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ [سورة الذاريات:٩]، يُصرف عنه من صُرف"(١).

٢. الجزم بالحكم الصرفي: ومن أمثلة ذلك، في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [سورة الأحزاب: ٦٣]، قال: "إذا وصفت صفة المؤنث قلت: قريبة وإذا جعلته ظرفًا وبدلًا ولم ترد الصفة، نزعت الهاء من المؤنث، وكذلك لفظها في الواحد والاثنين، والجميع، للذكر والأنثى"(٢).

٣. ذكر مصادر الكلمة، وهذا كثير جدًّا عنده: ومن أمثلة ذلك: "مصدر خَالَلْتُه خِلالًا، ويجوز أيضًا جمع خُلَّة وخِلَال"(٣).

٤. ذكر المفرد والمثنى والجمع، وقد اهتم به كثيرًا: ومن أمثلة ذلك: "القِنْو العِذْق والاثنان قِنْوان، والجماعة أيضًا قِنوان، مثل صِنْو وصِنوان"(٤).

٥. العناية بضبط المصادر: ومن أمثلة ذلك: "يُولونكم الوَلاية، -مفتوحة- مصدر الوَلاء، وَهي الرُّبُوبيَّة، إذا كُسرت الواو فهي الإمارة"(٥).

٦. العناية بضبط المتشابه من الألفاظ: ومن أمثلة ذلك، في قوله تعالى: ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾ [سورة يوسف: ٤٤]، قال: "ما لا تأويل له، والضغث: ملء اليد من حشيش وما أشبهه، ومنه: ﴿ضِغْثًا﴾ [سورة ص: ٤٤]، لا من قوله أضغاث أحلام، واحدها ضغث"(٦).

---

(١) الجامع الصحيح، البخاري، ١٦٦/٥.
(٢) الجامع الصحيح، البخاري، ١١٨/٦.
(٣) الجامع الصحيح، البخاري، ٧٩/٦.
(٤) الجامع الصحيح، البخاري، ٩١/١.
(٥) الجامع الصحيح، البخاري، ١٨/٦.
(٦) الجامع الصحيح، البخاري، ٧٥/٦.

٧. ضبط الكلمات اللغوية بأمثلة كثيرة: ومن أمثلة ذلك: "هَيْنٌ وَهَيِّنٌ مِثْلُ لَيْنٍ وَلَيِّنٍ، وَمَيْتٍ وَمَيِّتٍ، وَضَيْقٍ وَضَيِّقٍ"(١).

٨. يورد معنى الكلمة عند خوف اللبس: ومن أمثلة ذلك: في قوله تعالى: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [سورة البقرة: ٢٥]، قال: "ليس من الاشتباه، ولكن يُشبه بعضه بعضًا في التَّصديق"(٢).

٩. العناية بذكر الأمثلة التقريبية للمعنى: ومن أمثلة ذلك: في قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾ [سورة التوبة: ٧٢]، قال: "خلد، عدنتُ بأرضٍ: أي أقمت، ومنه: معدن، ويقال: في معدن صدق، في منبت صدق"(٣).

١٠. بسط المسألة، وهو قليل عنده: ومن أمثلة ذلك، في قوله تعالى: ﴿فَسَلَٰمٞ لَّكَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ﴾ [سورة الواقعة: ٩١]، قال: "أي: مُسَلَّمٌ لك: إنَّك من أصحاب اليمين، وألغيت (إنَّ) وهو معناها، كما تقول: أنت مُصدَّقٌ، مسافرٌ عن قليل، إذا كان قد قال: إني مسافرٌ عن قليل، وقد يكون كالدعاء له، كقولك: فَسَقْيًا من الرجال، إن رفعت السلام فهو من الدعاء"(٤).

١١. التنبيه على أصل الكلمة، والاستشهاد بالقراءة: ومن أمثلة ذلك، في قوله تعالى: ﴿دَيَّارًا﴾ [سورة نوح: ٢٦]، قال: "من دَوْر، ولكنه فَيْعال من الدوران، كما قرأ عمر: {الحي القَيَّام}: وهي من قمت"(٥).

١٢. ترجيح تفسير الآية بناءً على المعروف في اللغة: ومن أمثلة ذلك قوله: "قال عكرمة: إن ظاهر من أمَته فليس بشيء، إنما الظهار من النساء، وفي العربية (وهذا قول البخاري): لما قالوا: أي: فيما قالوا، وفي بعض ما قالوا، وهذا أولى، لأن الله لم يدل

(١) الجامع الصحيح، البخاري، ٤/١٠٥.
(٢) الجامع الصحيح، البخاري، ٦/١٢٥.
(٣) الجامع الصحيح، البخاري، ٦/٦٣.
(٤) الجامع الصحيح، البخاري، ٦/١٤٦.
(٥) الجامع الصحيح، البخاري، ٦/١٦٠. وبهذه القراءة قرأ ابن مسعود، وعلقمة بن قيس. ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، ٣/ ١٤.

على المنكر وقول الزور"[١].

١٣. ذكر عادة العرب في كلامهم، ومن أمثلة ذلك: قوله: "العرب تقول: نحن منك البَرَاء والخَلَاء، والواحد والاثنان والجميع من المذكر والمؤنث يقال فيه: بَرَاءٌ، لأنه مصدرٌ، ولو قال: بَرِيءٌ لقيل في الاثنين: بريئان، وفي الجميع: بريئون"[٢].

الخاتمة

أحمد الله سبحانه وتعالى على ما منَّ به وأعان من إنهاء هذا البحث الذي شرُفت من خلاله بالوقوف على معاني القرآن الكريم، وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، ومن خلال هذا البحث خرجت بنتائج، منها:

١. أظهر البحث اهتمام الإمام البخاري وحرصه على بيان غريب القرآن الكريم، وما قام به يصلح -في نظر الباحث- أن يكون معجمًا لغويًّا لمفردات القرآن الكريم.

٢. يتجلى من خلال البحث عِلمية إمام المحدثين، وتمكنه اللغوي، وسعة علمه بمسائل الصرف، وأساليب العرب في حديثهم، وهذا دليل كافٍ للرد على من يتوقف عن الاستشهاد بالحديث الشريف؛ بدعوى أن رواة الحديث ينقلون بالمعنى، وربما أخطأوا ولحنوا، وهو أيضًا دليل على تمكنه من هذا العلم، وإن لم يكن عربيَّ الأصل.

٣. توسَّع الإمام البخاري في نقل اللغة؛ إذ ينقل اللغة عن أهلها دون ذكر القائل أحيانًا، أو يكتفي بقول: وقيل، وهذا الصنيع يختلف عن مذهبه في الحديث الذي اشترط له شروطًا مشددة معروفة عند أهل هذا الفن.

٤. أبان البحث عن العلماء الذين ينقل عنهم الإمام البخاري اللغة كثيرًا، وهم: أبو عبيدة، والنضر بن شميل، والفراء، والذين نقل عنهم بقلة كأبي عبيد، والشافعي.

٥. عادة الإمام البخاري في توضيح كلمات الحديث الشريف بالألفاظ القرآنية، ومحاولة الربط بينهما، ولعل هذه الطريقة نشأ عنها فيما بعد تأليف الغريب فيهما، كما فعل أبو عبيد الهروي في كتابه: (الغريبين).

---

(١) الجامع الصحيح، البخاري، ٧/٥٠.

(٢) الجامع الصحيح، البخاري، ٦/١٣٠.

٦. قلة استشهاد الإمام البخاري بالشعر؛ حيث اكتفى بإيراد ثلاثة أبيات فقط.

التوصيات:

- جمع الألفاظ الغريبة التي فسَّرها الإمام البخاري في كتابه (الجامع الصحيح) وإفرادها بمؤلف مستقل، أسوة بكتب غريب القرآن، وغريب الحديث.
- دراسة الجوانب اللغوية الأخرى عند الإمام البخاري، كالمسائل النحوية، والتوسع في دلالات الألفاظ ومعانيها، ونحوه.

فهرس المصادر والمراجع

١. الأضداد، الأنباري، محمد بن القاسم، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، بيروت، المكتبة العصرية،، ١٤٠٧هـ.

٢. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، (د.ط)، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٠هـ.

٣. بقية الخاطريات، أبو الفتح، عثمان بن جني، تحقيق: د. محمد الدالي، (د.ط)، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤١٣هـ.

٤. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، الأنباري، أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، (د.ط)، بيروت، دار الكتب، ١٩٧٠م.

٥. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط: ١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ.

٦. تصحيح الفصيح وشرحه، ابن درستويه، أبو محمد، عبد الله بن جعفر، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، (د.ط)، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٩هـ.

٧. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، ط: ١، الرياض، دار اللواء للنشر والتوزيع، (د.ت)

٨. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: ١، القاهرة، دار هجر، ١٤٢٢هـ.

٩. تهذيب اللغة، الأزهري، أبو منصور، محمد بن أحمد، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط: ١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م.

١٠. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن، سراج الدين، تحقيق: دار الفلاح، ط: ١، سوريا، دار النوادر، ١٤٢٩هـ.

١١. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه،

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ط: ١، القاهرة، دار التأصيل، ١٤٣٣هـ.

١٢. جزء فيه ترجمة البخاري، الذهبي، محمد بن أحمد، تحقيق: إبراهيم بن منصور الهاشمي، ط: ١، بيروت، مؤسسة الريان، ١٤٢٣هـ.

١٣. جمهرة أشعار العرب، أبو زيد، محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق: علي بن محمد البجادي، (د.ط)، مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر، (د.ت).

١٤. جمهرة اللغة، ابن دريد، أبو بكر، محمد بن الحسن، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط: ١، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

١٥. حجة القراءات، ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: سعيد الأفغاني، (د.ط)، (د.م)، دار الرسالة، (د.ت),

١٦. الحجة للقراء السبعة، الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، ط: ٢، دمشق، دار المأمون، ١٤١٣هـ.

١٧. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف، تحقيق: أحمد محمد الخراط، (د.ط)، دمشق، دار القلم، (د.ت).

١٨. دراسات في فقه اللغة، د. صبحي إبراهيم الصالح، (د.ت)، ط: ١، بيروت، دار العلم للملايين، ١٣٧٩هـ.

١٩. ديوان ابن مقبل: اعتنى به: د. عزة حسن، (د.ط)، دمشق، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، ١٣٨١هـ.

٢٠. ديوان المثقب العبدي، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، (د.ط)، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١هـ.

٢١. ديوان عمرو بن أحمر الباهلي، تحقيق: د. حسين عطوان، (د.ط)، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، (د.ت).

٢٢. رسالة الملائكة، المعري، أبو العلاء، أحمد بن عبد الله، تحقيق: محمد سليم الجندي،

(د.ط)، بيروت، دار صادر، ١٤١٢هـ.

٢٣. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، الأزهري، أبو منصور، محمد بن أحمد، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، (د.ط)، (د.م)، دار الطلائع، (د.ت).

٢٤. السبعة في القراءات، ابن مجاهد، أبو بكر، أحمد بن موسى، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط: ٢، مصر، دار المعارف، ١٤٠٠هـ.

٢٥. سير أعلام النبلاء، الذهبي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد، (د.ط)، القاهرة، دار الحديث، ١٤٢٧هـ.

٢٦. شرح التصريف: الثمانيني، أبو القاسم، عمر بن ثابت، تحقيق: د. إبراهيم البعيمي، ط: ١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ.

٢٧. شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط: ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.

٢٨. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس، تحقيق: محمد علي بيضون، ط١، (د.م)، ١٤١٨هـ.

٢٩. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، أبو إسماعيل، نصر بن حماد، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط: ٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ.

٣٠. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني، أبو محمد، بدر الدين، محمود بن أحمد، (د.ط)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).

٣١. غريب الحديث، الحربي، أبو إسحاق، إبراهيم بن إسحاق، تحقيق: د. سليمان العايد، ط: ١، مكة، جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ.

٣٢. غريب الحديث، أبو عبيد، القاسم بن سلاَّم، تحقيق د. محمد عبد المعيد خان، ط: ١، حيدرآباد، الدكن، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٤هـ.

٣٣. غريب القرآن، ابن قتيبة، أبو محمد، عبد الله بن مسلم، تحقيق: أحمد صقر، (د.ط)،

بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ.

٣٤. الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد، أحمد بن محمد الهروي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط: ١، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٩هـ.

٣٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ط)، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

٣٦. فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، أبو منصور، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط: ١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ.

٣٧. كتاب العين، الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، (د.ط)، (د.م)، دار ومكتبة هلال، (د.ت).

٣٨. كتاب فيه لغات القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، (د.ط)، (د.م) ١٤٣٥هـ.

٣٩. الكتاب، سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: ٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ.

٤٠. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمر، ط: ٣، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ.

٤١. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الكرماني، شمس الدين، محمد بن يوسف، ط: ٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠١هـ.

٤٢. اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط: ١، دمشق، دار الفكر، ١٤١٦هـ.

٤٣. مجاز القرآن، أبو عبيدة، معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد، ط: ١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٣٨١هـ.

٤٤. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، أبو الفتح، عثمان بن جني، تحقيق: محمد

عطا، ط: ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

٤٥. المخصص، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، تحقيق: خليل إبراهم جفال، ط: ١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ.

٤٦. المذكر والمؤنث، ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ط: ١، القاهرة، (د.ن)، ١٩٦٩م.

٤٧. المذكر والمؤنث، أبو الفتح، عثمان بن جني، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، ط: ١، جدة، دار البيان العربي، ١٤٠٥هـ.

٤٨. المذكر والمؤنث، الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (د.ط)، القاهرة، وزارة الأوقاف المصرية، لجنة إحياء التراث، ١٤٠١هـ.

٤٩. المذكر والمؤنث، السجستاني، أبو حاتم، سهل بن محمد، تحقيق: حاتم بن صالح الضامن، ط: ١، دمشق، دار الفكر، ١٤١٨هـ.

٥٠. المذكر والمؤنث، الفراء، أبو زكريا، يحيى بن زياد، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط: ٢، القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٩٨٩م.

٥١. المزهر في علوم اللغة العربية، السيوطي، جلال الدين، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وآخرين، ط: ٣، بيروت، دار التراث، (د.ت).

٥٢. مسند الإمام أحمد: أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط: ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.

٥٣. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط: ١، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.

٥٤. معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، ط: ١، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت).

٥٥. معجم الفروق اللغوية، العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، تحقيق: الشيخ بيت الله

بيات، ط: ١، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة الدارسين بـ(قم)، ١٤١٢هـ.

٥٦. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (د.ط)، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

٥٧. هداية الساري لسيرة البخاري، ابن حجر، أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: حسنين مهدي، ط: ١، (د.م)، دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٢هـ.